الأمم المتحدة

A/68/984–S/2014/642

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
2 September 2014

Original: Arabic

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والستون
البند ١٠ من جدول الأعمال
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

مجلس الأمن
السنة التاسعة والستون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٤ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من ممثل الجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أود أن أنقل إلى عنايتكم ما يلي:

دأبت حكومة الجمهورية العربية السورية منذ بدء الأحداث المؤسفة التي تشهدها سوريا على إطلاع الأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن والجمعية العامة على الأعمال الإرهابية الوحشية التي ارتكبتها ولا تزال ترتكبها جماعات إرهابية مسلّحة تنشط على أراضي الجمهورية العربية السورية ويرتبط معظمها، بشكل مباشر أو غير مباشر، بتنظيم القاعدة.

لقد زوّدت الحكومة السورية الأمانة العامة ومجلس الأمن ولجانه الفرعية المعنية بمكافحة الإرهاب بالمعلومات والوثائق التي تبرز الدور الهدّام الذي تقوم به حكومات بعض الدول العربية والإقليمية والغربية في دعم وتمويل وتدريب وتسليح عناصر الجماعات الإرهابية وتوفير الملاذ الآمن لها وتجنيد آلاف المتطرفين الإرهابيين والمرتزقة المجرمين من شتى أنحاء العالم وتجميعهم في معسكرات تدريب في دول مجاورة ومن ثم نقلهم إلى الأراضي السورية بتواطؤ من حكومات غربية وتسهيلات قدمتها، ولا تزال تقدمها، الحكومة التركية وتيارات سياسية وجهات نافذة في دول مجاورة وتمويل قطري – سعودي.

14-60289 (A) 050914 110914

الرجاء إعادة استعمال الورق

وطيلة أكثر من ثلاث سنوات من عمر الأزمة السورية، ورغم معاناة ملايين السوريين من الإرهاب الذي استهدف مؤسسات الدولة ومقدراتها والبنية التحتية وأماكن العبادة والمتاحف والآثار والمصانع والمستشفيات والمدارس ومنشآت الطاقة وأبناء الشعب السوري من مدنيين وعسكريين وعناصر حفظ النظام، وبالرغم من مناشدات الحكومة السورية المتكررة لمجلس الأمن للاضطلاع بمسؤولياته ومساءلة حكومات الدول الداعمة للإرهاب الذي يستهدف سوريا وإلزامها بالانصياع لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب ووقف دعمها للإرهاب، فقد أحبطت دول نافذة في المجلس أي جهد في هذا الإطار، الأمر الذي أدى إلى استشراء آفة الإرهاب وزيادة قدراته وتنامي التهديد الذي تمثله بعض التنظيمات الإرهابية وفي مقدمتها ”الدولة الإسلامية في العراق والشام“ و ”جبهة النصرة“ و ”الجبهة الإسلامية“.

وبعد تنامي دور هذه الكيانات الإرهابية وامتداده من وإلى دول الجوار، وتزايد المخاوف في العديد من دول العالم جرّاء ظاهرة ”المقاتلين الإرهابيين الأجانب“، وافتضاح دور بعض الدول النافذة في مجلس الأمن ومسؤوليتها عن تفاقم خطر الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط، بدأ مجلس الأمن خطوات متأخرة جدا تمثلت في اعتماده البيان الرئاسي S/PRST/2014/14 الخاص بـ ”الاتجار غير الشرعي بالنفط كمصدر لتمويل الإرهاب في سوريا والعراق“ ومن ثم القرار ٢١٧٠ (٢٠١٤).

وفي هذا الإطار، تؤكد حكومة الجمهورية العربية السورية على ما يلي:

- ترحيب الجمهورية العربية السورية باعتماد مجلس الأمن للبيان الرئاسي S/PRST/2014/14 المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٤ بمبادرة مشكورة من وفد الاتحاد الروسي.
- ترحيب الجمهورية العربية السورية بقرار مجلس الأمن ٢١٧٠ (٢٠١٤) الخاص بمكافحة الإرهاب المتمثل في ”الدولة الإسلامية في العراق والشام“ و ”جبهة النصرة“ وسائر الأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات المرتبطة بتنظيم القاعدة الذين ينشطون على أراضي الجمهورية العربية السورية والعراق الشقيق.
- التزام الجمهورية العربية السورية التام بالقرار ٢١٧٠ (٢٠١٤) باعتباره ينسجم وموقف سوريا المناهض للإرهاب بكافة أشكاله ومظاهره والمطالبات السورية المتكررة الداعية لمكافحة الإرهاب ومساءلة حكومات الدول الداعمة له بالمال والسلاح والعتاد والتدريب والدعم اللوجستي والملاذ الآمن وبالعناصر الإرهابية

المجرمة وبالفتاوى التكفيرية المتطرفة وهي حكومات دول لم يعد يخفى على أحد هويتها.

- استعداد حكومة الجمهورية العربية السورية وجاهزيتها للتعاون الإقليمي والدولي، من خلال ائتلاف دولي أو إقليمي، أو عبر التعاون الثنائي، لمكافحة الإرهاب. وترحب الحكومة السورية بأي مبادرات مخلصة وجدّية بهذا الشأن، وتؤكد على ضرورة الابتعاد عن تسييس مسائل مكافحة الإرهاب وازدواجية المعايير في هذا الشأن، فمن غير المعقول الحديث عن مكافحة الإرهاب في الوقت الذي تتواصل فيه محاولات إضعاف سوريا واقتصادها وجيشها الذي يتصدى للجماعات الإرهابية المرتبطة بتنظيم القاعدة.

- يؤكد القرار ٢١٧٠ (٢٠١٤) على استقلال الجمهورية العربية السورية وسيادتها ووحدتها وسلامة أراضيها، وكذلك على مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وبالتالي فإن أي جهد دولي أو إقليمي لمكافحة الإرهاب في سوريا بموجب هذا القرار يجب أن يكون بالتنسيق المسبق والتعاون التام مع الحكومة السورية التي تمثل السيادة الوطنية وتملك الإمكانات والخبرات اللازمة لنجاح أي جهد لمكافحة الإرهاب في المنطقة.

- إن القرار ٢١٧٠ (٢٠١٤) لا يعطي تفويضا لأي دولة أو طرف دولي بالعمل منفردا ضد أي دولة. وإن أي أعمال عسكرية تنفذ على أراضي الجمهورية العربية السورية، تحت أية ذريعة، دون التنسيق المسبق والتعاون التام مع الحكومة السورية هي عدوان يعطي/يبرر للحكومة السورية ممارسة حقها السيادي.

- تجدد الحكومة السورية التأكيد على أهمية قيام الأمم المتحدة ودولها الأعضاء كافة بالتعاون وتنسيق الجهود لمكافحة الإرهاب وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وفي مقدمتها القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ١٦٢٤ (٢٠٠٥) و ٢١٦١ (٢٠١٤) و ٢١٧٠ (٢٠١٤)، واستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، والعمل المشترك من أجل مكافحة هذه الآفة الخطيرة، ومنع استخدام تقانات الاتصال والإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي والقنوات التلفزيونية والإذاعية للتحريض وللتبرع وللدعاية وللتجنيد لصالح الجماعات الإرهابية، وتجفيف منابع تمويل هذه الجماعات وخاصة من خلال ضبط أنشطة ما يسمى بـ ”الجمعيات الخيرية“ في دول غربية وبعض الدول الخليجية، وضبط الحدود وتبادل المعلومات لقمع ظاهرة المقاتلين الإرهابيين

الأجانب، ومساءلة حكومات الدول الداعمة للإرهاب بالمال والسلاح والتدريب والملاذ الآمن والفتاوى التحريضية التكفيرية المتطرفة التي لا تمت لأي دين بصلة، ومساءلة حكومات الدول والمؤسسات والشركات العامة والخاصة والأفراد الذين يدخلون بتعاملات تجارية مباشرة أو غير مباشرة أو بالوساطة مع هذه الجماعات الإرهابية، ولا سيما في قطاع النفط.

وتؤكد الحكومة السورية أن هذه الإجراءات والتزام دول الجوار بها والتنسيق والتعاون مع الحكومة السورية كفيل بمكافحة الإرهاب الذي يمثله تنظيما ”الدولة الإسلامية في العراق والشام“ و ”جبهة النصرة“ الإرهابيين وسائر الأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات المرتبطة بتنظيم القاعدة، وأن العدوان على سيادة وأراضي الآخرين والغارات الجوية التي قد تنفذها أطراف خارجية هي بكل تأكيد ليست السبيل المناسب للقضاء على هذين التنظيمين الإرهابيين ومَن يدور في فلكهما.

- تؤكد حكومة الجمهورية العربية السورية أيضا أن التغاضي عن ممارسات إسرائيل الداعمة للجماعات الإرهابية المسلحة التي تنشط في منطقة الفصل في الجولان السوري المحتل لا يساعد على استتباب الأمن والسلم الإقليمي والدولي ولا يساعد في مكافحة الإرهاب. كذلك تؤكد أن فرض التدابير الاقتصادية القسرية الأحادية الجانب على الحكومة السورية، وعقد اجتماعات إقليمية ودولية لمكافحة الإرهاب وطرح مبادرات لتنظيم فعاليات رفيعة المستوى حول مكافحة الإرهاب على هامش أعمال افتتاح الدورة القادمة للجمعية العامة مع تجاهل ضرورة دعوة الحكومة السورية للمشاركة فيها، كلها أمور لا تساعد على مكافحة الإرهاب.

وقد تقدمت حكومة الجمهورية العربية السورية بطلبات إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) لإدراج ”الجبهة الإسلامية“ وعدد من الكيانات الإرهابية الأخرى المرتبطة بتنظيم القاعدة والتي تنشط في سوريا في قائمة هذه اللجنة للأفراد والكيانات المرتبطين بتنظيم القاعدة، وتؤكد الحكومة السورية على أهمية قيام هذه اللجنة واللجان الفرعية الأخرى المعنية التابعة لمجلس الأمن بدورها لمكافحة الإرهاب.

- إن القوى الإقليمية والدولية مدعوة اليوم لتبرهن على عزمها وجديتها في مكافحة الإرهاب، والعدول عن النهج الذي سلكته سابقا والذي أدى إلى إطالة أمد الأزمة السورية ومعاناة السوريين. وإن سوريا تضع المجتمع الدولي ومجلس الأمن أمام مسؤولياته وتتطلع لالتزام حقيقي وخطوات جادة لتنفيذ القرار ٢١٧٠ (٢٠١٤) بالتنسيق المسبق والتعاون التام مع الحكومتين السورية والعراقية.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١١٠ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بشار الجعفري
السفير
المندوب الدائم